



«الداخلية» تتجه لمنح سمة دخول لعدة سفرات لمدة 6 أشهر لإنهاء إجراءات ترخيص الكيان الاستثماري.. وتشمل الإقامات للمديرين والعاملين وأفراد أسرهم

تسهيلات ومميزات للكيانات الاستثمارية والمستثمرين الأجانب

- إقامة عادية لـ 5 سنوات قابلة للتجديد والسماح بالبقاء خارج الكويت لأكثر من 6 أشهر دون إذن بالغياب
- السماح باستصدار الاتحاق بعائل وسمات دخول لعدة سفرات لا تزيد مدتها على سنة مع الدخول المتكرر
- زيارة تجارية للمستعان بهم من العمالة المتخصصة والاستثناء من الحصول على الشهادة الجامعية
- الإذن بالحصول على سمات دخول للجنسيات الممنوعة من الدخول بعد إجراء التدقيق

وبموجب قرار تتم دراسته تمهيدا لإصداره، سيمسح المستثمر سمة دخول لعدة سفرات مدتها 6 أشهر لإنهاء إجراءات ترخيص كيانه الاستثماري، وكذلك يمنح المستثمر والعاملون في الكيانات الاستثمارية إقامة عادية لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد من تاريخ

صدور الترخيص مع إمكانية البقاء خارج الكويت لمديري الكيانات الاستثمارية لفترة تتجاوز 6 أشهر دون الحصول على إذن بالغياب. ويتضمن القرار المزمع صدوره قريبا السماح بالحصول على سمة دخول للزيارة التجارية لمن تتم الاستعانة بهم من خلال الكيانات

الاستثمارية من العمالة الفنية المتخصصة واستثنائها من شرط الحصول على الشهادة الجامعية ويجوز للزائر البقاء في البلاد مدة أقصاها 3 أشهر ما لم يصرح له بالإقامة المؤقتة وفقا للمادة 11 من المرسوم الأميري 1959/17 أو تحويل الزيارة إلى إقامة عائلية.

وسيسمح للمستثمر والعاملين في الكيانات الاستثمارية بالحصول على الإقامة العادية باستصدار سمة دخول التحاق بعائل وكذلك السماح للكيانات الاستثمارية بالتقدم بطلب استصدار سمات دخول للجنسيات الممنوعة من الدخول وذلك بعد إجراء التدقيق والحصول على

التصريح الأمني من الجهة المختصة وفقا للضوابط والأسس المقررة. وينص القرار على تخصيص إدارة شؤون الإقامة بمبارك الكبير لاستقبال المعاملات الخاصة بهيئة تشجيع الاستثمار مع تسهيل إجراءات المستثمرين وعائلاتهم لإصدار رخص القيادة.

وتتجه وزارة الداخلية إلى منح المستثمرين الأجانب أيا كانت جنسياتهم وكذلك الكيانات الاستثمارية مميزات فيما يخص إقاماتهم والعاملين فيها وأفراد أسرهم في الكويت.

أحمد خميس

أعلى مستوى في تاريخ الكويت.. وبزيادة 81% بنحو 18.7 مليار دينار قياساً بما صرفوه قبل «كورونا»

42 مليار دينار أنفقاها المواطنون والمقيمون في 2022

بنهاية 2021، بينما قفزت عدد عمليات سحب الكاش خارج الكويت إلى 3,12 ملايين عملية سحب في 2022 مقارنة مع 2,33 مليون عملية سحب بنهاية 2021.

- 844,5 مليون عملية شراء وسحب كاش عبر البطاقات المصرفية
- 2,2 مليار دينار أنفقت خارج البلاد عبر 65 مليون عملية شراء
- 11 مليار دينار سحبت كاش بزيادة 3.3% بما قيمته 352 مليوناً
- 39,7 مليار دينار أنفقت داخل الكويت عبر 780 مليون عملية شراء
- 16,3 مليار دينار أنفقت للشراء المباشر.. بزيادة 2,9 مليار
- الشراء عبر الـ «أونلاين» ارتفع 4,4 مليارات إلى 14,6 مليار دينار

كشفت أرقام رسمية أن المواطنين والمقيمين أنفقوا 42 مليار دينار خلال 2022 ليسجلوا أعلى مستوى من الإنفاق الاستهلاكي في تاريخ الكويت، بعدما زاد إنفاقهم أكثر من 22% بما قيمته 7,7 مليارات دينار قياساً إلى إجمالي ما صرفوه خلال 2021 والبالغ قيمته 34,3 مليار دينار. ووفقاً للبيانات الصادرة عن بنك الكويت المركزي حول إنفاق المواطنين والمقيمين جغرافياً، فقد استحوذ الإنفاق داخل الكويت على الحصة الأكبر، إذ ارتفع بـ 21,5% بما قيمته 7,04 مليارات إلى 39,77 مليار دينار بنهاية 2022 مقارنة مع 32,73 مليار دينار بنهاية 2021 بينما سجل الإنفاق خارج الكويت 2,2 مليار دينار بنهاية 2022. وقياساً إلى مستويات الإنفاق ما قبل جائحة فيروس كورونا وتحديداً مستويات عام 2019، فقد سجل الإنفاق زيادة ضخمة بنسبة 81% بما قيمته 18,7 مليار دينار، مقارنة بحجم إنفاق بلغ 23,2 مليار دينار نهاية 2019.

علي إبراهيم

الإنفاق «أونلاين»

استحوذ إنفاق المواطنين والمقيمين عبر المواقع الإلكترونية (أونلاين) على 34,7% من إجمالي إنفاقهم خلال 2022 بواقع 14,58 مليار دينار، وبالقياس على أساس سنوي فقد زاد الإنفاق عبر المواقع الإلكترونية بنسبة 43,6% بما قيمته 4,42 مليارات دينار خلال 2022 قياساً إلى حجم إنفاق كلي بلغ 10,16 مليارات دينار عن 2021 كاملاً.

وزاد إجمالي عدد عمليات إنفاق المواطنين والمقيمين للشراء أونلاين 29% بما عدده 52 مليون عملية ليبلغ إجمالي عدد عمليات الشراء عبر المواقع الإلكترونية خلال 2022 نحو 232,33 مليون عملية شراء مقارنة مع 180,4 مليون عملية شراء عبر «أونلاين» في 2021. وارتفع إنفاق المواطنين والمقيمين عبر المواقع الإلكترونية داخل الكويت بنسبة 46% بما قيمته 4,3 مليارات دينار إلى 9,43 مليارات دينار بنهاية 2021، أما إنفاق المواطنين والمقيمين عبر المواقع الإلكترونية في الخارج فقد ارتفع بنسبة 14% بما قيمته 101 مليون دينار ليبلغ 826 مليون دينار بنهاية 2022 مقارنة مع 725 مليون دينار بنهاية 2021. وارتفع عدد عمليات الشراء «أونلاين» داخل الكويت بنسبة 30% بما عدده 46,7 مليون عملية شراء ليبلغ إجمالي تلك العمليات نحو 203,76 ملايين عملية بنهاية 2022 مقارنة مع 157 مليون عملية شراء بنهاية 2021، كما زاد عدد عمليات الشراء «أونلاين» في الخارج بنسبة 22% بنحو 5,2 ملايين عملية ليبلغ 28,56 مليون عملية شراء خلال 2022 مقارنة مع 23,4 مليون عملية شراء خلال 2021.



ووجه ضمن البيانات أن المواطنين والمقيمين قاموا بشراء خلال 2022، وذلك بزيادة نسبتها 30,3% بما قيمته 196,12 مليون عملية شراء قياساً إلى 648,3 مليون عملية شراء خلال 2021.

وارتفع عدد عمليات الإنفاق والسحب من قبل المواطنين والمقيمين داخل الكويت بنسبة 29% بما عدده 176 مليون معاملة ليبلغ عددها الإجمالي نحو 780 مليون معاملة في 2022 مقارنة مع 604 ملايين في نهاية 2021، بينما ارتفع عدد عمليات الإنفاق خارج الكويت بنسبة 45,4% بما عدده 20,14 مليون عملية شراء ليصل إجماليها إلى 64,5 مليون عملية قياساً إلى 44,3 مليوناً بنهاية 2021.

وارتفع عدد عمليات الإنفاق والسحب من قبل المواطنين والمقيمين داخل الكويت بنسبة 29% بما عدده 176 مليون معاملة ليبلغ عددها الإجمالي نحو 780 مليون معاملة في 2022 مقارنة مع 604 ملايين في نهاية 2021، بينما ارتفع عدد عمليات الإنفاق خارج الكويت بنسبة 45,4% بما عدده 20,14 مليون عملية شراء ليصل إجماليها إلى 64,5 مليون عملية قياساً إلى 44,3 مليوناً بنهاية 2021.

وارتفع عدد عمليات الإنفاق والسحب من قبل المواطنين والمقيمين داخل الكويت بنسبة 29% بما عدده 176 مليون معاملة ليبلغ عددها الإجمالي نحو 780 مليون معاملة في 2022 مقارنة مع 604 ملايين في نهاية 2021، بينما ارتفع عدد عمليات الإنفاق خارج الكويت بنسبة 45,4% بما عدده 20,14 مليون عملية شراء ليصل إجماليها إلى 64,5 مليون عملية قياساً إلى 44,3 مليوناً بنهاية 2021.

نقاط البيع

واستحوذ إنفاق المواطنين

بلغت حينها 10,7 مليارات دينار، وارتفع عدد عمليات سحب الكاش بنسبة 2,6% بما عدده 2,45 مليون عملية ليبلغ بنهاية 2022 نحو 86,4 مليون عملية سحب مقابل 83,93 مليون عملية سحب في 2021. وزادت سحبيات المواطنين والمقيمين عبر أجهزة السحب الألي داخل الكويت بنسبة 2,8% لتبلغ 10,77 مليارات دينار بنهاية 2022 قياساً إلى 10,47

32,8 مليون عملية شراء خلال 2022 مقارنة مع 18,6 مليوناً بنهاية 2021.

سحب الكاش

واستحوذت سحبيات الكاش على 26% من إجمالي إنفاق المواطنين والمقيمين خلال 2022 بواقع 11,08 مليار دينار، وذلك بزيادة نسبتها 3,3% بما قيمته 352 مليون دينار لتبلغ 10,77 مليارات دينار بنهاية 2022 قياساً إلى 10,47

بنسبة 84% بما قيمته 473 مليون دينار ليبلغ 1,03 مليار دينار مقارنة مع 565 مليون دينار في 2021.

وارتفع عدد عمليات الشراء المباشر من الداخل بنسبة 35% بما عدده 127,6 مليون عملية إلى 493 مليون عملية شراء بنهاية 2022 مقارنة مع 365,3 مليون عملية شراء بنهاية 2021، أما عمليات الشراء المباشر في الخارج فزادت 76% بنحو 14 مليون عملية لتبلغ

العمليات بنهاية 2022 نحو 525,7 مليون عملية قياساً إلى 384 مليون عملية بنهاية العام 2021. وارتفعت قيمة مشتريات المواطنين والمقيمين عبر نقاط البيع داخل الكويت خلال 2022 بنسبة 19% بما قيمته 2,4 مليار دينار لتبلغ 15,24 مليار دينار مقارنة مع 12,8 مليار دينار خلال 2021، كما زاد إنفاق المواطنين والمقيمين عبر نقاط البيع في الخارج

والمقيمين عبر الشراء المباشر على 39% من إجمالي الإنفاق خلال 2022، إذ بلغ إجمالي ما قاموا بصرفه عبر نقاط البيع نحو 16,3 مليار دينار، بزيادة نسبتها 21,6% بما قيمته 2,9 مليار دينار قياساً إلى 13,4 مليار دينار أنفقت عبر نقاط البيع في 2021. وزاد إجمالي عدد عمليات الشراء المباشر بنسبة 37% بما عدده 141,78 مليون عملية شراء ليبلغ إجمالي عدد

ليبلغ رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع 52,4 مليار دينار.. و9,9 ملياراً إجمالي الدوائج

4,16 مليارات دينار قروض منحها البنوك الكويتية خلال عام

وعلى صعيد ودائع المؤسسات العامة المالية وغير المالية فتراجعت خلال العام الماضي 2022 بنسبة 6,2% وبقيمة 455 مليون دينار ليصل رصيدها إلى 6,809 مليارات دينار بنهاية ديسمبر مقارنة مع 7,264 مليارات دينار بنهاية ديسمبر من العام 2021.

أصول الكويت الاحتياطية

أظهرت بيانات البنك المركزي أن الأصول الاحتياطية للكويت ارتفعت خلال العام الماضي 2022، لتسجل مستوى 14,78 مليار دينار بنهاية ديسمبر الماضي، وذلك بنمو بلغ 8,04% عن مستواه البالغ 13,68 مليار دينار في ديسمبر الماضي وتضمنت احتياطات البلاد نحو 13,12 مليار دينار رصيدها والعملاء الأجنبية في الخارج إضافة لنحو 1,34 مليار دينار حقوق السحب الخاصة للكويت لدى صندوق النقد الدولي، كما تتألف من نحو 232,4 مليون دينار رصيد لدى صندوق النقد الدولي، ويشمل الاحتياطي الأجنبي للكويت ذهما (مقداره 79 طناً محسوب بالقيمة الدفترية منذ شرائه) بنحو 31,7 مليون دينار بنهاية ديسمبر 2022. علماً أن الاحتياطي الأجنبي لا يشمل الأصول الخارجية لدى الهيئة العامة للاستثمار المختلفة في الصندوق السيادي.

ارتفعت الدوائج في البنوك الكويتية بنهاية 2022 بنسبة 5,27% وبقيمة 2,35 مليار دينار لتبلغ مستوى 46,91 مليار دينار، وذلك مقارنة مع مستوياتها المسجلة بنهاية الربع الرابع من 2021 والبالغة 44,56 مليار دينار.

وجاء هذا الارتفاع في الدوائج لدى القطاع المصرفي الكويتي مدفوعاً من زيادة الدوائج الحكومية فارتفعت أيضاً خلال 2022 بنسبة 18,14% وبقيمة 513 مليون دينار ليبلغ رصيدها ودائع البنوك 18,14% وبقيمة 513 مليون دينار بنهاية ديسمبر الماضي مقارنة مع رصيد بلغ 2,827 مليار دينار بنهاية الربع الرابع من 2021.

وعلى صعيد ودائع القطاع الخاص، فقد بلغت نحو 36,76 مليار دينار، مقسمة على ودائع بالدينار ارتفعت بنسبة 6,61% وبقيمة 2,17 مليار دينار خلال العام الماضي، ليبلغ رصيدها ودائع القطاع الخاص بالدينار لدى البنوك 34,98 مليار دينار بنهاية ديسمبر الماضي، مقارنة مع رصيد بلغ 32,81 مليارات دينار بنهاية 2021.

كما ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية خلال العام الماضي بنسبة 7,2% وبقيمة 119 مليون دينار ليصل رصيدها الدوائج بالعملة الأجنبية إلى 1,774 مليار دينار بنهاية ديسمبر الماضي مقارنة مع 1,655 مليار دينار بنهاية الربع الرابع من 2021.

9,38% وبقيمة 1,35 مليار دينار، لتسجل مستوى 15,74 مليار دينار بنهاية العام، بالمقارنة بـ 14,39 مليار دينار بنهاية 2021. وأيضاً شهدت القروض الموجهة لشراء أوراق مالية ارتفاعاً خلال العام الماضي 2022 بنسبة 15,15% وبقيمة 433 مليون دينار لتسجل مستوى 3,29 مليارات دينار بنهاية ديسمبر الماضي مقارنة بـ 2,86 مليار دينار بنهاية ديسمبر من عام 2021. كما شهدت أيضاً قروض البنوك ارتفاعاً خلال العام الماضي 2022 بنسبة 12,8% وبقيمة 379 مليون دينار لتسجل مستوى 3,34 مليارات دينار بنهاية ديسمبر الماضي مقارنة بـ 2,96 مليار دينار بنهاية ديسمبر من عام 2021.

وشهدت المؤسسات المالية غير البنوك ارتفاعاً خلال العام الماضي 2022 بنسبة 6,6% وبقيمة 98 مليون دينار لتسجل مستوى 1,58 مليار دينار بنهاية ديسمبر الماضي مقارنة بـ 1,49 مليار دينار بنهاية ديسمبر من 2021. وشهد أيضاً قطاع النفط والغاز ارتفاعاً خلال العام الماضي بنسبة 1,9% وبقيمة 49 مليون دينار لتسجل مستوى 2,65 مليار دينار بنهاية ديسمبر الماضي بالمقارنة بـ 2,6 مليار دينار في ديسمبر لعام 2021.

ارتفاع الدوائج

وفيما يخص الدوائج لدى القطاع المصرفي الكويتي، فقد

علاء مجيد

كشفت بيانات بنك الكويت المركزي عن نمو الائتمان الممنوح من البنوك الكويتية خلال 2022 بنسبة 8,6% ليبلغ مستوى 52,44 مليار دينار، وذلك مقارنة مع 48,3 مليار دينار بنهاية عام 2021، ما يعني أن البنوك المحلية قد منحت قروضا وتسهيلات ائتمانية بقيمة 4,16 مليارات دينار خلال العام الماضي كاملاً. ويأتي هذا الارتفاع في حجم الائتمان الممنوح من البنوك الكويتية خلال العام الماضي، في ظل تحسن بيئة الأعمال والنقطة باستمرار التحسن بالسوق المحلي بعد التخلص من قيود جائحة كورونا والتي فرضت على مدار عامين، كما يأتي النمو على الرغم من ارتفاع تكلفة الاقتراض لمستويات كبيرة نتيجة موجة التشديد النقدي التي اتبعتها البنوك المركزية بالعالم. وبالعودة إلى تفاصيل الائتمان الممنوح من البنوك المحلية خلال العام الماضي، فقد شهدت القروض الاستهلاكية الموجهة لشراء سلع معمرة وسيارات، ارتفاعاً بنهاية 2022 بنسبة 6,6% وبقيمة 122 مليون دينار لتصل إلى 1,96 مليار دينار، مقارنة بـ 1,845 مليار دينار بنهاية 2021.

وفيما يخص القروض المسجلة والتي تمنح للكويتيين بغرض ترميم أو شراء سكن خاص، فقد شهدت قفزة خلال 2022 بنسبة